يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية ديسمبر 2025 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 3.6% لتبلغ قيمته نحو 42.12 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 10.19 مليارات دينار وبنسبة 11.1%.
- انخفاض رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 0.34 مليار دينار وبنسبة 2.3%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 3.77 مليارات دينار وبنسبة 7.6%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.36 مليار دينار وبنسبة 4.7%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.48 مليار دينار وبنسبة 3.8%.
- ارتفاع قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع بنحو 0.08 مليار دينار وبنسبة 1.6% في نهاية الربع الرابع 2025 مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.
- ارتفاع قيمة إجمالي المعاملات من خلال "ومض" بنحو 1.6 مليار وبنسبة 142.7% في نهاية الربع الرابع 2025 مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

أولًا: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

ارتفع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.25 مليار دينار وبنسبة 2.4% لتبلغ قيمته نحو 10.68 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.43 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى الارتفاع في رصيد عرض النقد (M1) محصلة **لارتفاع رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار** بنحو 0.27 مليار دينار وبنسبة 3.0% لتصل قيمته نحو 9.06 مليارات دينار من جهة، **وانخفاض رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية** بقيمة 0.02 مليار دينار وبنسبة 1.0% لتصل قيمته نحو 1.63 مليار دينار من جهة أخرى.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2

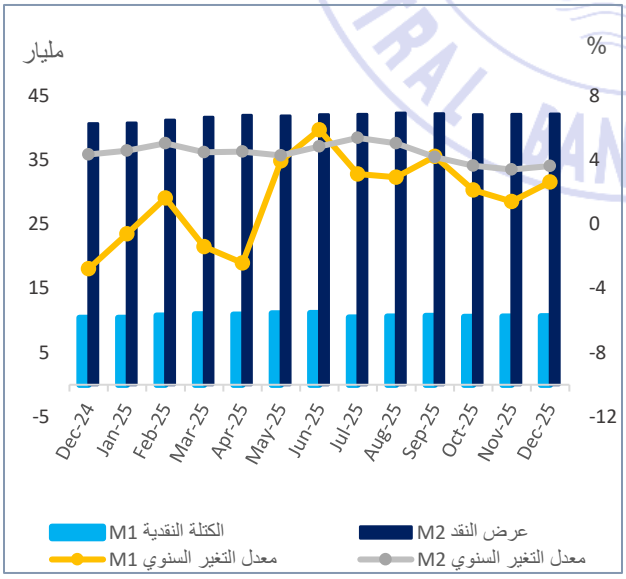

2. عرض النقد (M2):

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعًا بقيمة 1.47 مليار دينار وبنسبة 3.6% لتبلغ قيمته نحو 42.12 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 مقابل نحو 40.66 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كنتيجةٍ لارتفاع رصيد كلٍ من شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.22 مليار دينار وبنسبة 4.0%، والكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.25 مليار دينار وبنسبة 2.4%.

وضمن المسح النقدي المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: **أ. صافي الموجودات المحلية** (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحًا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، **ب. صافي الموجودات الأجنبية** في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2

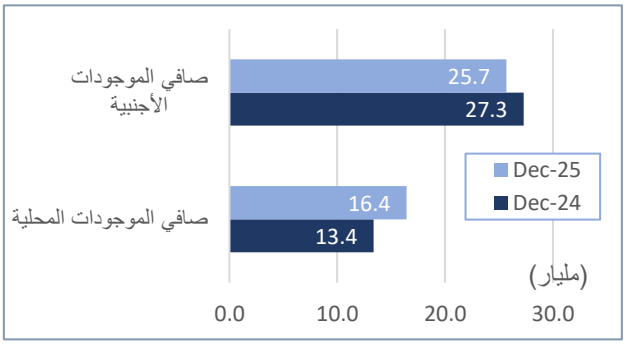

وتُشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمّع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية ديسمبر 2025 جاء كمحصلةٍ **لارتفاع صافي الموجودات المحلية** بنحو 3.07 مليارات دينار وبنسبة 23.0%، وتراجع **صافي الموجودات الأجنبية** بنحو 1.60 مليار دينار وبنسبة 5.9% (حيث تراجع كلٍ من صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 1.26 مليار دينار وبنسبة 10.4%، وصافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 0.34 مليار دينار وبنسبة 2.3%).

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد

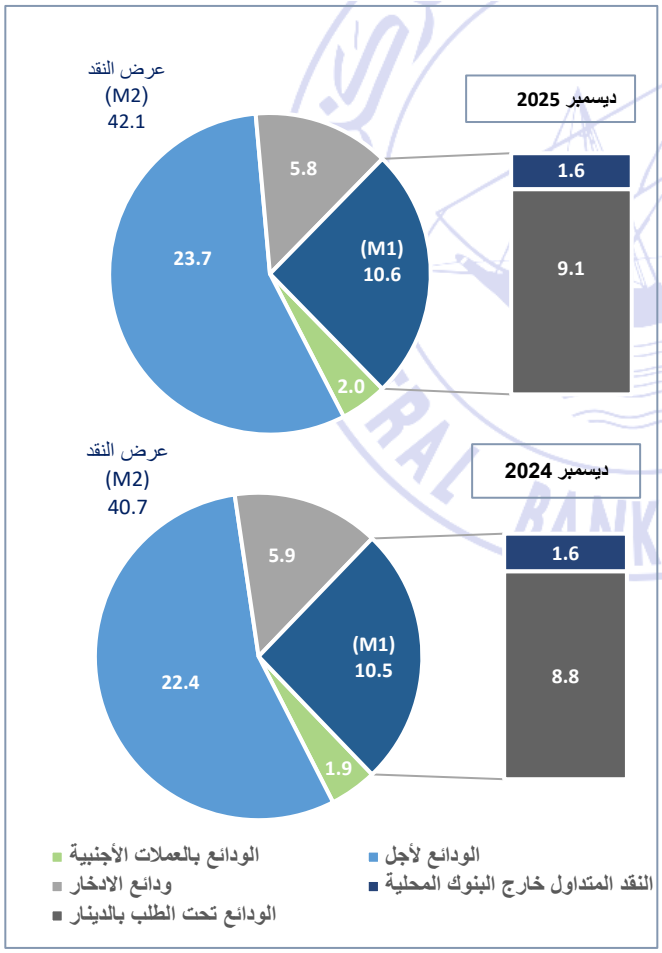

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية

ارتفع رصيد إجمالي موجـــودات البنوك المـحلية بنحو 10.19 مليارات دينار وبنسبة 11.1% لتبلغ قيمته نحو 101.84 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 91.66 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك **لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية** بما يعادل نحو 4.77 مليارات دينار وبنسبة 17.1% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 32.67 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 3.24 مـليارات دينـار وبنسبة 6.9% لتصـــل إلى نحـو 50.49 مليار دينار، والمطالب على الحكومة بقيمة 2.56 مـلـــيار دينار وبنسبة 870.8% لتصـــل إلى نحو 2.86 مليار دينار، والمطالب على المؤسسات العامة بقيمة 0.45 مـلـــيار دينار وبنسبة 12.7% لتصـــل إلى نحو 3.94 مليارات دينار، والموجودات الأخرى بقيمة 0.43 مـلـــيار دينار وبنسبة 14.3% لتصـــل إلى نحو 3.47 مليارات دينار، وقروض للبنوك بقيمة 0.28 مليار دينار وبنسبة 33.7% لتصل إلى نحو 1.11 مليار دينار. وفي المقابل، **تراجعت أرصدة** المطالب على البنك المركزي (التي تشمل النقد بخزائن البنوك المحلية، ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل والتورق المقابل، سندات البنك المركزي والتورق المقابل)، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية بنسبة بلغت نحو 21.5%، و4.8% لكلٍ منهم على الترتيب.

هذا، وتُمثل **المطالب على القطاع الخاص** المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 49.6% من إجمالي هذه الموجـــودات في نهاية ديسمبر 2025، مقابل نسبة بلغت نحو 51.5% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 32.1% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 30.4% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من أرصدة قروض للبنوك الأجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والموجودات الأخرى، والودائع لدى بنوك أجنبية، والاستثمارات الأجنبية بنحو 66.5%، و20.9%، و14.4%، و10.1% و8.9% لكلٍ منهم على الترتيب.

الشكل (4) إجمالي موجودات البنوك المحلية

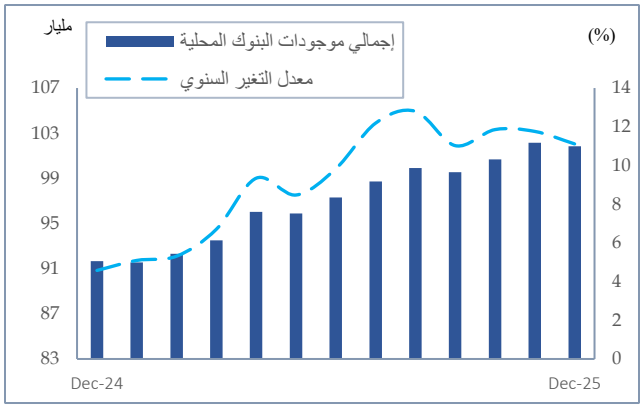

ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى **تراجع رصيد صافي الموجودات الأجنبية** لدى البنوك المحلية بما يعادل 0.34 مليار دينار وبنسبة 2.3% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 14.82 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 مقابل ما يعادل نحو 15.16 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء ذلك الانخفاض محصلة لارتفاع رصيد المطلوبات الأجنبية بمعدل أعلى من ارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية، حيث ارتفع رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 5.11 مليارات دينار وبنسبة 40.1%، بينما ارتفع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 4.77 مليارات دينار وبنسبة 17.1%.

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية

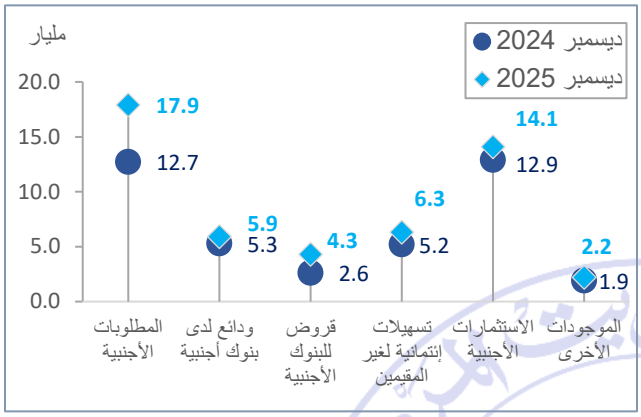

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعًا بلغت قيمته نحو 3.77 مليارات دينار وبنسبة 7.6% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو 53.18 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 مقابل نحو 49.41 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 81.1%، و18.9% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلًا، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 62.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعًا قيمته نحو 3.06 مليارات دينار وبنسبة 10.2%، لتبلغ قيمته نحو 33.16 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 مقابل نحو 30.10 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من شراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (1.04 مليار دينار، وبنسبة 27.9%)، والعقار والإنشاء (0.63 مليار دينار، وبنسبة 4.9%)، والخدمات الأخرى (0.57 مليار دينار، وبنسبة 16.1%)، وقروض للبنوك (0.28 مليار دينار، وبنسبة 33.7%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.28 مليار دينار، وبنسبة 20.4%)، والنفط الخام والغاز (0.24 مليار دينار، وبنسبة 13.2%).

كما ارتفعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الزراعة وصيد الأسماك، والتجارة بنسبة 14.3%، و1.7% على الترتيب.

ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الخدمات العامة، والصناعة بنسبة 16.8%، و1.8% على الترتيب في نهاية ديسمبر 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.36 مليار دينار وبنسبة 4.7% لتبلغ قيمته نحو 52.85 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 مقابل نحو 50.49 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك للارتفاع **في رصيد كلٍ من رصيد ودائع المؤسسات العامة** بنحو 1.90 مليار دينار وبنسبة 28.9% حيث بلغت قيمته 8.49 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 مقابل نحو 6.59 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، **وودائع القطاع الخاص "المقيم"** بنحو 1.48 مليار دينار وبنسبة 3.8% لتبلغ قيمته 40.50 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 مقابل 39.01 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة، والانخفاض في **رصيد ودائع الحكومة** بنحو 1.02 مليار دينار وبنسبة 20.9% لتبلغ قيمته نحو 3.87 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2025 مقابل نحو 4.89 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة أخرى.

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 39.8% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2025. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 8.3% و3.8% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2025.

الشكل (6): تطور أرصدة الودائع

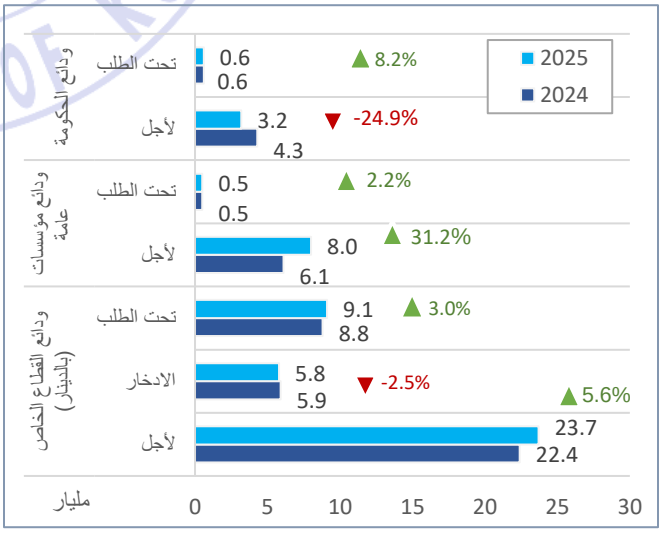

الشكل (7): التغير السنوي بأرصدة الودائع

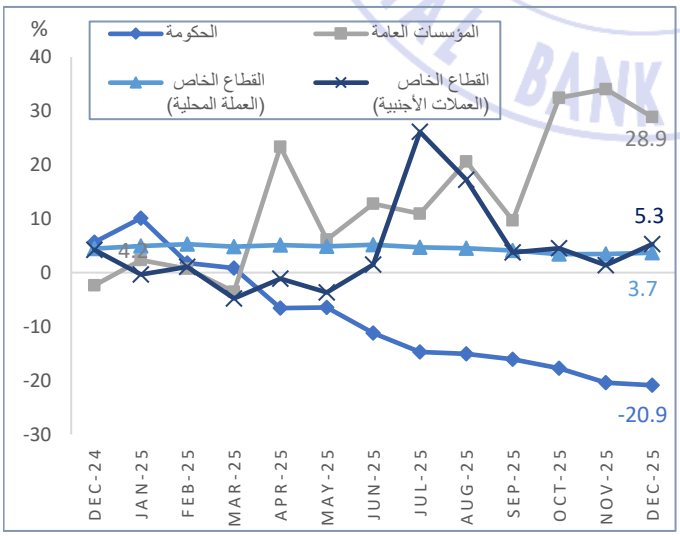

4. تطور قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

بلغت قيمة إجمالي المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية نحو 11.61 مليار دينار في نهاية الربع الرابع من عام 2025 (منها 10.80 مليارات دينار باستخدام البطاقات البلاستيكية داخل دولة الكويت، و0.81 مليار دينار خارج دولة الكويت) مقابل نحو 11.78 مليار دينار في نهاية الربع المقابل من العام السابق، أي بانخفاض قيمته 0.17 مليار دينار ونسبته 1.5% فيما بين الربعين.

الشكل (8): تطور قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية

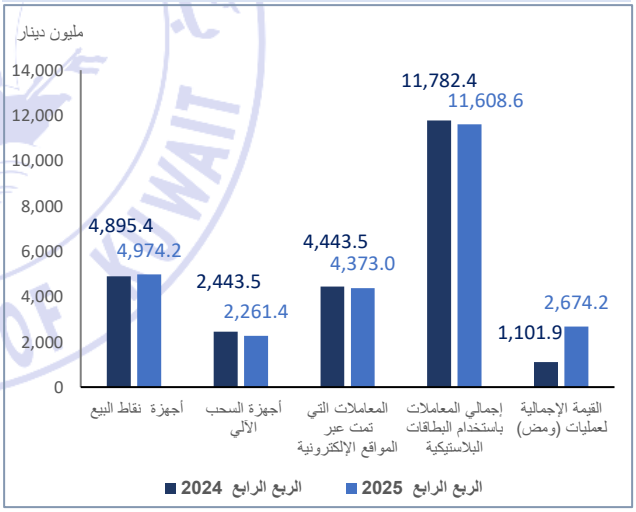

ويعزى ذلك الانخفاض لانخفاض كل من قيمة **معاملات أجهزة السحب الآلي** (بقيمة 0.18 مليار دينار وبنسبة 7.5% لتبلغ نحو 2.26 مليار دينار)، و**المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية** (بقيمة 0.07 مليار دينار وبنسبة 1.6% لتبلغ نحو 4.37 مليارات دينار) من جهة، وارتفاع قيمة معاملات **أجهزة نقاط البيع** (بقيمة 0.08 مليار دينار وبنسبة 1.6% لتبلغ نحو 4.97 مليارات دينار) من جهةٍ أخرى.

هذا وقد بلغت **قيمة المعاملات المنفذة من خلال ومض** في نهاية الربع الرابع 2025 نحو 2.67 مليار دينار، بارتفاع 1.6 مليار دينار وبنسبة 142.7% مقارنةً بنهاية الربع المقابل من العام السابق.